

بعد توقف بعض البنوك العالمية عن تمويل شركات النفط والغاز

البراك: «البتترول الكويتية» تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة

«المركزي» يرفض السماح للبنوك المحلية بزيادة حصتها في القطاع النفطي

احتفاظ المؤسسة بأرباحها يضمن استمرارية العمل ويساهم في سد جزء من العجز المتوقع

بيع الأصول غير الإستراتيجية ضمن الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة

24 مليار دينار.. قيمة المشاريع الرأسمالية المستهدفة خلال الخطة الخمسية



نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط سعد البراك

أحد الصناديق السيادية، ويغطي عجز الميزانية العامة. وأشار الوزير إلى أن الأرباح المستحقة على مؤسسة البترول الكويتية للدولة تصل إلى حوالي 6.4 مليار دينار حتى تاريخه، وذكر أن قيمة المشاريع الرأسمالية التي تعترض مؤسسة البترول الكويتية تنفيذها خلال الخطة الخمسية التي تنتهي في 31 مارس 2028 تبلغ 24 مليار دينار.

دينار للحكومة خلال 15 عاما على أقساط، قيمة كل قسط 550 مليون دينار، تقبل أرباحا مستحقة بنحو 7.75 مليار علاوة على نصف مليار دينار كرسوم إضافية. وكان لدى المؤسسة نحو سبعة مليارات دينار مستحقة منذ سنوات كتوزيعات أرباح لصندوق الاحتياطي العام، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار وهو

سيكون من خلال قروض تجارية أو إسلامية، ووكالات ائتمان الصادرات، أما الأصول التي سوف تباع فهي الأصول غير الإستراتيجية والتي لم تعد مجدية. وكانت مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار التي تدير الصندوق السيادي الكويتي توصلتا إلى اتفاق في 2021 بموجبه تسد المؤسسة نحو 8.250 مليار

وذلك لسد جزء من العجز المتوقع وضمان استمرارية العمل وإنجاز المشاريع المطلوبة، وللمساهمة في خدمة الدين. كما تتوقع مؤسسة البترول الكويتية أن تواجه عجزا قدره 14.1 مليار دينار (45.69 مليار دولار) في خطتها الخمسية، وأن تلجأ للاقتراض وبيع أصول لسد جزء من هذا العجز. وأكد الوزير أن الاقتراض

الاجتماعية والبيئية والطاقة البديلة. ولفت البراك إلى أن المؤسسة عملاق النفط في الدولة الخليجية، وشركاتها التابعة تواجه أيضا صعوبة في الحصول على قروض من البنوك المحلية لعدم سماح البنك المركزي للبنوك بزيادة حصتها مع القطاع النفطي. وتابع الوزير بأن احتفاظ مؤسسة البترول الكويتية بأرباحها يمثل أهمية كبيرة:

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط الدكتور سعد البراك إن مؤسسة البترول الكويتية تواجه صعوبات في الحصول على قروض جديدة سواء من البنوك العالمية أو المحلية. وأوضح البراك أن الصعوبات ترجع إلى توقف بعض البنوك العالمية عن تمويل شركات النفط والغاز نتيجة لتوجه العالم نحو تطبيق معايير الحوكمة والمسؤولية

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر

وزعت على 173.44 مليون سهم، بتنفيذ 11.29 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بنحو 3.20%، فيما تراجع 3 قطاعات على رأسهم منافع بواقع 1.15% واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 58 سهما على رأسها «امتيازات» بواقع 15.56%، بينما تراجع 39 سهما على رأسها «أرجان» بنحو 15.15%، فيما استقر سعر 23 سهما.

وتصدر سهم «أزنان» المرتفع 0.98%، نشاط التداول من حيث الكميات بحجم بلغ 18.18 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «وطنى» بقيمة 8.08 مليون دينار، بارتفاع 1.14%.



جلسة مرتفعة للبورصة

بقيمة 9.8 مليون دينار (نحو 29.8 مليون دولار). وبلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 48.03 مليون دينار، عبر 3326 صفقة نقدية

تداول 97.5 مليون سهم عبر 6601 صفقة بقيمة 36.2 مليون دينار (نحو 110.4 مليون دولار). في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50)

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات أمس الأربعاء مرتفعة: بدعم 9 قطاعات. وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 0.4ر54 نقطة ليبلغ مستوى 6786.92 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.80ر في المئة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0.09ر23 نقطة ليبلغ مستوى 5556.08 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.42ر في المئة من خلال تداول 75.9 مليون سهم عبر 4696 صفقة نقدية بقيمة 11.8 مليون دينار (نحو 35.9 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 0.76ر66 نقطة ليبلغ مستوى 7439.75 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.91ر في المئة من خلال

منخفضا 0.8 في المئة على أساس شهري

«المركزي»: عرض النقد يسجل

39 مليار دينار خلال نوفمبر

2022		2023	
Nov	Dec	Nov	Dec
36129.9	36844.3	39139.1	39013.2
1.2	0.9	0.7	-2.0
5.0	5.5	4.1	-2.0
5.5	6.5	2.0	1.1
11060.0	13479.0	1267.1	12547.3
4.6	3.3	-4.3	1.2
3.6	10.4	1.4	-1.8
6.9	10.4	-6.1	-4.7
12823.7	13192.9	12361.2	12504.4
4.7	2.9	-0.2	1.2
3.2	9.6	0.9	-2.5
6.6	9.6	-6.3	-5.2
200.0	200.0	210.0	210.0
9.8	0.9	0.9	0.0
-67.1	-65.0	-25.6	-25.0
-65.0	-65.0	-25.0	-25.0
81796.8	84486.1	86414.2	87189.1
0.5	0.9	1.2	0.9
9.6	9.7	3.7	4.1
9.6	9.7	2.3	3.2
20113.7	10354.2	11692.5	11797.6
2.8	3.4	8.7	1.9
-48.6	50.5	19.0	17.8
-48.6	50.5	11.9	13.9
36888.5	36914.0	37712.2	37381.2
34877.7	38139.3	35892.4	35981.7
1.3	0.7	0.4	-0.9
6.0	7.1	4.2	2.0
6.9	7.1	2.1	1.3
1713.1	1774.7	1834.9	1799.5
-0.1	3.7	10.1	-1.9
-1.3	7.2	7.2	5.2
3.4	7.0	3.4	1.4

جدول بياني توضيحي

وذكرت أن الودائع لأجل لدى (المركزي) انخفضت في نوفمبر الماضي 11.4 في المئة لتصل إلى 5.1 مليار دينار (نحو 4.9 مليار دولار) في حين ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية (القروض) بنسبة 0.6 في المئة إلى 53.4 مليار دينار (حوالي 176 مليار دولار). وبينت الإدارة أن متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة لاستحقاق عام واحد استقر في نوفمبر الماضي عند 4.625 في المئة في حين هبط تمويل الودائع الكويتية بنسبة 12.9 في المئة إلى 607 ملايين دينار (نحو 2 مليار دولار) فيما انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار في نوفمبر بنسبة 0.1ر في المئة إلى 308.5 فلس.

ويقصد بعرض النقد في معناه الضيق حجم العمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب بينما يشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع لأجل وحسابات التوفير.

أعلن بنك الكويت المركزي أمس الأربعاء انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (2ن) 0.8ر في المئة بنوفمبر الماضي على أساس شهري ليبلغ 39 مليار دينار كويتي (نحو 128.7 مليار دولار أمريكي). وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت في نوفمبر الماضي 0.9ر في المئة لتصل إلى 35.5 مليار دينار (حوالي 117 مليار دولار).

وأضافت أن ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية انخفضت 1.9ر في المئة لتبلغ 1.8 مليار دينار (نحو 5.9 مليار دولار) في حين استقر إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار مقفلا بسدات (المركزي) عند 3.3 مليار دينار (نحو 11 مليار دولار).

وأوضحت أن إجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع 0.9ر في المئة ليبلغ 87 مليار دينار (حوالي 287 مليار دولار) في حين ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية 1.9ر في المئة إلى 11.7 مليار دينار (حوالي 38.6 مليار دولار).

بالتعاون مع اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية ومنظمة الزكاة العالمية

الجلالوي: «المحاسبين» تدعم إنشاء معيار المحاسبة الخيري في البلاد



الجلالوي والعجمي والخليفي يتوسطون الحضور في صوره جماعية

التحضيرية قامت خلال الأشهر الثلاثة الماضية بفحص ومراجعة عدد من الأدبيات في هذا المجال، ومنها: الدليل السعودي للمنظمات غير الهادفة للربح 2019، وكذلك الدليل القطري المشابه له 2019، وتبين أنها عامة، وأن الحاجة الماسة في الكويت تدعو إلى إعداد معيار محاسبة متخصص في العمل الخيري بسبب ضخامة حجم العمل الخيري الكويتي. فكرة متميزة وبدوره أشاد رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية ناصر محمد العجمي ممثلاً للعدوة للاجتماع، ومشيداً بتميز فكرة المشروع وأهميته وشدة الحاجة إليه في الواقع الخيري الكويتي، والخليجي والعالمي، مؤكداً على دعم الاتحاد لتوجه الجمعية في هذا المشروع النوعي، وتقديم كافة الخدمات اللازمة لذلك.

كما أشاد أمين سر الاتحاد هاني عبد النعيم بفكرة المعيار، مؤكداً دعم الاتحاد لهذا المشروع المهم، كما أوصى بربط المعيار باسم الكويتي وذلك حفاظاً لحقوق الكويت في هذا التميز الإنساني. كما اقترح الخبير والمدقق المحاسبي د. محمد صوفي بعض التوصيات الفنية التي سيتم مراعاتها ضمناً عند إعداد المعيار مستقبلاً من قبل اللجنة التنفيذية وأضاف أن اللجنة

بها قبل أيام من هذا الاجتماع. وبين الجلاوي أن الجمعية تتطلع من خلال هذا الاجتماع التعارفي إلى التعاون الثمر والفعال مع الاتحاد المصلحة تعزيز العمل الخيري الكويتي وحمايته من المخاطر. قابلية التطبيق وبدوره أشار رئيس منظمة الزكاة العالمية الدكتور رياض منصور الخلفي أن الاجتماع توصل إلى عدد من التوصيات من بينها: أن يكون معيار المحاسبة الخيرية مصاغاً بصورة سهلة على غير المحاسبين من الإداريين وجمهور العمل الخيري، إلى جانب مراعاة اللغة الفنية المحاسبية، وأن يكون قابلاً للتطوير إلى نظام إلكتروني في المستقبل بحيث تستفيد منه الجمعيات والمبرات الخيرية والاستفادة من تجارب الدول الخليجية وغيرها في هذا المجال وأن يكون المعيار قابلاً لاستيعاب تطبيقات المذهب الجعفري.

وأشار الخلفي أن هذا المعيار سيكون من بين الركائز التي يستند إليها العمل الخيري في دولة الكويت لتحقيق الشفافية والمحاسبة المطلوبة في كافة البيانات المالية المتعلقة بالعمل الخيري، مستنداً بالقول أن المعيار سيسهم وبشكل كبير في تجنب العمل الخيري الكثير من السلبيات التي يعاني منها في المرحلة الحالية. وأضاف أن اللجنة

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعاً مع ممثلي اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية الكويتية، حيث تناول الاجتماع سبل تعزيز آليات التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات. معيار متخصص وبهذه المناسبة، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الجمعية من منطلق حرصها على التعاون مع كافة الجهات الحكومية والخاصة وجمعيات النفع العام.

ولفت الجلاوي أن نجاح الجمعية في تطوير معيار محاسبية الزكاة منذ 2017 قد فتح الباب للمضي قدماً نحو طرح معيار جديد باسم "معيار المحاسبة الخيرية"، حيث تقدمت منظمة الزكاة العالمية ممثلة برئيسها الدكتور رياض منصور الخلفي بمبادرة للجمعية تهدف إلى إعداد وتطوير معيار محاسبي جديد متخصص بالإفصاح المحاسبي عن أعمال المؤسسات الخيرية بدولة الكويت.

كما قامت المنظمة مشكورة بتشكيل لجنة تحضيرية قامت بدراسة أولية للمقترح، وقد خرجت بتوصياتها لتؤكد على جدوى المشروع، بل وضرورة الاستعجال في العمل عليه وإنجازه، كما قدمت ورقة مختصر حول معالم المشروع، حيث تم تزويد اتحاد الجمعيات